|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **Description: C:\Users\Onfouan\AppData\Local\Microsoft\Windows\Temporary Internet Files\Content.Word\الجمهورية العربية السورية.jpg****وزارة الخارجيّة والمغتربين** |     |  |

**بيان**

**معالي الدكتور بشار الجعفري**

 **نائب وزير الخارجية والمغتربين**

**رئيس اللجنة الوطنية المعنية بإعداد التقرير الوطني للدورة الثالثة**

**لآلية المراجعة الدورية الشاملة ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الثانية للآلية**

**الدورة الأربعون لآلية المراجعة الدورية الشاملة**

**Universal Periodic Review**

**مجلس حقوق الإنسان**

**جنيف**

**24 كانون الثاني 2022**

**السيد الرئيس ،**

يسعدني أن أقدم إلى المجلس التقرير الوطني الثالث للجمهورية العربية السورية في إطار آلية المراجعة الدورية الشاملة، وأن نتقدم به في الموعد المحدد، على الرغم من التحديات التي تواجهها سورية، وذلك في إطار حرصها على تنفيذ التزاماتها الدولية وإيمانها بالتعاون الدولي استناداً لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك في إطار الآلية التي ساهمت سورية بفعالية في المفاوضات ذات الصلة بإنشائها، باعتبارها الآلية الدولية الوحيدة الحيادية غير الانتقائية التي تكفل مراجعة سجل حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة، ومن خلال الحوار البناء بين الدول بعيداً عن الاستقطاب والتسييس وازدواجية المعايير.

لقد تم اعداد التقرير الوطني بمشاركة مختلف القطاعات الحكومية، واتبع أعضاء اللجنة الوطنية المشكلة لإعداد التقرير ورشة عمل افتراضية للتدريب على إعداد التقرير الوطني الثالث نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بطلب من الحكومة على مرحلتين. كما تم عقد ورشتي عمل مع أعضاء مجلس الشعب من جهة، ومع ممثلين عن المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من جهة أخرى، في إطار التشاور والإعداد لهذا التقرير.

ركز التقرير الوطني، تحت العناوين الرئيسية للنموذج المعياري، على الرد على التوصيات المقبولة من الجولة السابقة وضمنياً على العديد من التوصيات التي كان لسورية تحفظات بشأنها. كما ركز التقرير على تقديم معلومات متعلقة بالتطورات الحاصلة في سورية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض، والجهود التي بذلتها الدولة والبرامج والخطط الوطنية الرامية لتعزيز حماية حقوق الإنسان والمبادرات ذات الصلة، وذلك على الرغم من الظروف الصعبة التي مازالت سورية تمر بها نتيجة استمرار الحرب الإرهابية التي تشن عليها، والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة عليها ووجود قوات أجنبية محتلة على أراضيها وسرقة الموارد والثروات الوطنية الطبيعية. ونشير إلى أنه على الرغم من أن معظم التوصيات الموجهة إلى سورية في تلك الجولة كانت بدوافع سياسية لا تتعلق بحقوق الإنسان فقد التزمت سورية بالعمل على تنفيذ التوصيات المقبولة في الجولة الثانية للآلية.

ومع مرور سنوات عديدة على بداية الأزمة في سورية نجد من الضروري التذكير بأن الجمهورية العربية السورية تواجه منذ عام 2011 حرباً إرهابية ممنهجة واحتلالاً أجنبياً لجزء من أراضيها مع استمرار وجود دعم خارجي للجماعات الإرهابية المسلحة. كان لهذه التحديات الجسيمة تداعيات كارثية على حالة حقوق الإنسان في سورية، وزاد من حدتها وتفاقمها فرض تدابير قسرية أحادية الجانب من الدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وللأسف فقد تم التشدد والتوسع بهذه التدابير رغم تداعيات جائحة كوفيد-19 فتحولت إلى إرهاب اقتصادي تمثل بفرض حصار شامل استهدف المواطن السوري في حقه في الحياة والعيش الكريم والصحة والتعليم والتنمية بأشكالها كافة. لقد حـدّت هذه التدابير بقوة من إمكانيات الدولة للقيام بالمهام المنوطة بها بالشكل الأمثل لحماية مواطنيها.

تحملت الدولة السورية في ظل هذه التحديات الجسيمة مسؤولياتها وواجبها للحفاظ على سيادتها وتحرير أراضيها ومكافحة الجماعات الإرهابية المسلحة والاحتلال الأجنبي والحفاظ على أمن وحياة مواطنيها منذ بداية الأزمة. ويسلط التقرير الوطني الضوء على عمل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وعلى جهود الدولة لإعادة البناء ولحماية حقوق المواطن السوري على المستوى الوطني، ضمن الإمكانيات المتاحة ولتحقيق أهداف أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 وللتصدي لجائحة كوفيد-19 ولتأمين بيئة تُمكّــــــن اللاجئين السوريين من العودة بشكل طوعي وكريم إلى وطنهم الأم. حيث اتخذت الحكومة في هذا الإطار حزمة من الإجراءات لتعزيز الإطار المؤسسي من خلال:

* القيام بالاستحقاقات الدستورية في مواعيدها كالانتخابات الرئاسية عام 2021، وانتخابات مجلس الشعب (2016-2020)، وانتخابات مجالس الإدارة المحلية في عام 2019.
* إعادة تشكيل الهيئة العليا للإغاثة في عام 2017 بهدف الاستجابة لاحتياجات ملايين المتضررين من تداعيات الأزمة والحرب الإرهابية والإجراءات الأحاديــــــة القسرية.
* إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني وتعزيز عملها.
* إطلاق البرنامج الوطني للإصلاح الإداري عام 2017 وبلورتــــــه عام 2021.
* تشكيل لجنة في رئاسة الوزراء معنية بوضع استراتيجية للتصدي لتداعيات انتشار فيروس كوفيد - 19. كما تم تشكيل لجان وطنية في مختلف القطاعات خلال السنوات السابقة هدفت إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية (التعليم، الصحة، ضمان الوصول للمياه والصرف الصحي، الغذاء)
* تعزيز السلطة القضائية عبر افتتاح دورات لزيادة عدد القضاة.
* تشكيل لجنة توثيق الانتهاكات في وزارة العدل.
* إصدار قوانين العفو، وبلغ عددها 20 مرسوماً لغاية تموز 2021، وقوانين هدفت بما في ذلك لتسهيل عودة اللاجئين السوريين (تسهيل اصدار وثائقهم المدنية في أماكن تواجدهم عن طريق البعثات السورية حول العالم)، ولضمان عودة الأمن والاستقرار للمناطق المحررة.
* اصدار قانون جديد للأحوال المدنية برقم 13 لعام 2021.
* إصدار قانون حقوق الطفل.
* الترخيص لأحزاب جديدة لتعزيز التعددية السياسية، اذ بلغ عدد الأحزاب المرخصة 11 حزباً إضافة إلى 10 أحزاب في الجبهة الوطنية.

تعاونت سورية في إطار العمل على التخفيف من آثار الأزمة على السوريين مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وسمحت لحوالي 44 منظمة غير حكومية دولية معنية بالشأن الإنساني بالعمل على أراضيها، وسهلت عملها جميعاً، بهدف دعم جهود الدولة وتكميلها للإسهام في تخفيف الآثار السلبية للأزمة والإجراءات القسرية أحادية الجانب ولتلبية الاحتياجات الأساسية للسوريين لاسيما الفئات الضعيفة. كما استمرت الحكومة بدعم المواد والخدمات الأساسية ضمن الإمكانيات المتاحة (الغذاء، الصحة، التعليم، الكهرباء، الماء، النقل...) خاصة للتصدي لتداعيات الإجراءات القسرية على قدرات كل من الحكومة والمنظمات الدولية في هذا الإطار.

كما تتعاون سورية منذ بداية الأحداث ومازالت مع هيئات الأمم المتحدة وآلياتها، وفقاً للمبادئ التي أرساها قرار الجمعية العامة 46/ 182، وتيسر وتقدم جميع التسهيلات لعملها على الأراضي السورية بما يصب في التخفيف من آثار الأزمة على السوريين المتضررين والمحتاجين والعائدين، وقد بلغ عددها 17هيئة أممية، وبلغ عدد الموظفين الدوليين والكوادر المحلية العاملة في هذه المنظمات الدولية نحو 18 ألف موظفاً. وللأسف كل ذلك يجري في ضغوط يمارسها المانحون على الوكالات الإنسانية الدولية العاملة في سورية وتقليص تمويلها لخطط الاستجابة الإنسانية إلى جانب الانتقائية في توجيـــــــه المساعدات الإنسانية في سورية.

**السيد الرئيس،**

نظراً لتركيز العديد من التوصيات على موضوع التعاون مع آليات الأمم المتحدة، أود الإشارة إلى أن سورية تتعاون مع هذه الآليات على أساس مبدأ الحياد وعدم التسييس واحترام الولاية وأحكام قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 5/2 ذو الصلة وحزمة البناء المؤسسي. وفي إطار تعاونها مع حملة الولايات من الإجراءات الخاصة استقبلت سورية المقرر الخاص المعني بالإجراءات القسرية الأحادية ووجهت دعوة أخرى له للمتابعة، كما وجهت دعوة المقرر الخاص بالحق بالمياه، وتنظر في الطلبات المقدمة من قبل عدد من المقررين، بما في ذلك المقررة الخاصة المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. كما وجهت سورية دعوات خاصــــة للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، إلا أنها ومنذ حوالي عشرة سنوات لم تقم بالزيارة بذريعة الوضع الأمني.

وأما بشأن التوصيات العديدة حول الحوار والتعاون مع المجتمع الدولي في إطار العملية السياسية، فإننا نذكر بالتزام الجمهورية العربية السورية بهذه العملية السياسية ومرجعياتها لاسيما ما يتعلق بســــــــــــــــوريّة هذه العملية من حيث كونها مسار يقوده ويملكه السوريون بأنفسهم دون أي تدخل خارجي أو شروط مسبقة. وبناءً على ذلك شاركت سورية في اجتماعات جنيف وأستانا وسوتشي حيث توجت هذه المشاركة بتشكيل لجنة مناقشة الدستور التي بدأت عملها في جنيف عام 2019 وعقدت منذ ذلك الحين ست جولات من الاجتماعات.

وحول التوصيات بشأن الدعوة للالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، تَعُـــــــــدُ الجمهورية العربية السورية السلم والأمن الدوليين هدفاً رئيسياً وخياراً استراتيجياً، وتعمل على تحقيق كلاهما بموجب القانون الدولي وقيم الحق والعدل وأكدت على ذلك في مقدمة دستورها لعام 2012 ، وهي طرف في معظم الاتفاقيات الدولية وتشارك بفعالية في عمل اللجان الأممية المعنية بتعزيز احترام القانون الدولي.

والتزاماً بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وانطلاقا من التزاماتها الدستورية اتخذت سورية التدابير والإجراءات الكفيلة بحماية مواطنيها من الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية المسلحة. واستعادت أجزاء كبيرة من المناطق التي سيطرت عليها الجماعات الإرهابية المسلحة وأعادت الأمن والاستقرار وسيادة القانون إليها ما أسهم في توفير الحماية وإعادة الخدمات الأساسية للمواطنين في تلك المناطق. وسورية طرف في معظم اتفاقيات القانون الدولي الإنساني وفي مقدمتها اتفاقيات جنيف. وعملاً بذلك قامت بتشكيل لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني مهمتها رعاية وتنسيق العمل الوطني للتوعية المتكاملة بالقانون الدولي الإنساني ومواءمة التشريعات الوطنية ضمت بعضويتها وزارات الخارجية والداخلية والعدل والدفاع والتعليم العالي والمديرية العامة للدفاع المدني، وتحضر اجتماعاتها بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية كمراقب، وقامت اللجنة منذ إعادة تشكيلها في عام 2017 بأنشطة عدة شملت دورات تدريبية في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والعدل والخارجية، إضافة إلى مشاركات في مؤتمرات ودورات تدريبية خارجية (جنيف- سان ريمو) وعملت على نشر مفاهيم القانون الدولي الإنساني في الأوساط العسكرية والأكاديمية والجهات ذات الصلة وهي بصدد إطلاق دليل خاص بالقوات المسلحة حول القانون الدولي الإنساني.

إنَّ سورية ملتزمة بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان وملتزمة بتقديم تقاريرها الدورية ضمن الظروف المتاحة إلى هيئات المعاهدات التي هي طرف فيها، وشكلت لجاناً وطنيــــــــةً لمتابعة تنفيذ الملاحظات الختامية الصادرة عن هذه الهيئات، وناقشت تقريرها الدوري الخامس لحقوق الطفل عام 2019، وسلمت تقريرها إلى لجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وقدمت تقريرها الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبصدد تقديم تقاريرها الخاصة إلى اللجان المعنية بحقوق ذوي الإعاقة ولجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وحول التوصيات بشأن ضمان المساعدات الإنسانية والإجلاء الطبي والوصول الإنساني

 لقد سهلت الحكومة انطلاقاً من واجبها الدستوري وانسجاماً مع مبادئ القوانين الدولية والقرارات ذات الصلة ووفقاً لمبادئ العمل الإنساني وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق السورية عبر الخطوط ودون تمييز بما فيها المناطق صعبة الوصول أو المحاصرة من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة. وشمل هذا الجهد الحكومي المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بالعمل الإنساني غير المسيس بالتنسيق مع الهلال الأحمر العربي السوري والجمعيات الأهلية غير الحكومية، شرط ضمان تأمين سلامة وأمن هذه القوافل وضمان إيصال المساعدات التي تضمنت مواد غذائية وغير غذائية ومواد طبية ومياه وإصحاح وغيره للمدنيين المحتاجين إليها ومنع استيلاء الجماعات الإرهابية عليها. وتعد موافقة الحكومة على إعلان الهدن الإنسانية وتأمين الممرات الإنسانية لهذه الغاية مؤشرات في هذا الإطار، والأمثلة لاتعد ولا تحصى. لقد بلغ إجمالي عدد قوافل المساعدات الإنسانية خلال الفترة من عام 2017 ولغاية 2020 /897/ قافلة استهدفت كل من محافظات حلب وحمص ودمشق وريف دمشق وإدلب وحماه ودرعا والرقة والحسكة وديرالزور و144 اسقاط جوي لديرالزور في عام 2017 وحده. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين في نفس الفترة /8,466,680/ مواطناً. وتوثق عشرات الرسائل الحكومية الموجهة للأمين العام ورئيس مجلس الأمن ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية جهود الحكومة السورية لتنفيذ القرارات المعنية بالشأن الإنساني. حيث وافقت الحكومة في شهر آذار 2020 على تسيير قافلة مساعدات بين الوكالات الأممية عبر الخطوط إلى منطقة الأتارب في ريف حلب، كما وافقت في شهر نيسان-أيار 2021 على إيصال مساعدات عبر الخطوط إلى بلدة سرمدا في ريف إدلب تم توقيفهما لأشهر عديدة بسبب رفض الاحتلال التركي عبر جماعاته المسلحة السماح لهما بالوصول إلى المدنيين المحتاجين في تلك المناطق. ووافقت الحكومة على جميع طلبات تسيير قوافل مساعدات عبر الخطوط وتسيير بعثات تقييم و/أو تقديم لقاحات ضد كوفيد-19 في إطار التزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2585 (2021) على الرغم من عدم التزام الأطراف الأخرى.

إن هذا التقرير لا يُمكن أن يكتمل بدون شرح المشهد المؤلم المحيط بالجولان السوري المحتل فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، إذ إن الوضع في الجولان السوري المحتل يختصر، في حدته وعدم إنسانيته كامل معاناة شعبنا، حيث يتداخل الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري مع انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لالتزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال بموجب اتفاقيات جنيف ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 497 لعام 1981. وتزداد الصورة قتامـــــــــة عندما يتم تغاضي مؤسسات وهيئات ووكالات الأمم المتحدة بكاملها عن تحالف سلطات الاحتلال الإسرائيلية مع الإرهاب الدولي ورعاة هذا الإرهاب وذلك في تواطؤ نادر بين قوى الاحتلال والإرهاب والنفاق وصل إلى حد تفاخر رئيس وزراء إسرائيل علناً بمعالجة جرحى إرهابيي جبهة النصرة والخوذ البيضاء في المشافي الإسرائيلية، وكذلك قيام الحكومة القطرية بدفع الفدية للإرهابيين في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل خلافاً لأحكام قرار مجلس الأمن 2133 لعام 2014 وذلك للإفراج عن عناصر الوحدتين الفلبينية والفيجية في قوات الأندوف ممن تمَّ خطفهم إلى داخل الأراضي الأردنية، ومن المؤسف أن كل هذا المشهد المحزن قد تم علناً لكنه لم يستدعي من كبار موظفي الأمانة العامة، بما في ذلك وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ولا من العواصم الغربيـــــة أي رد فعل يرقى إلى مستوى هذا الفعل الشائن.

إن انتهاك إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لكافة مرجعيات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالجولان السوري المحتل هو انتهاك مضاعف يستدعي حكماً الارتقاء بالمساءلة إلى مستوىً أعلى يتناسب مع حجم الجرائم الإسرائيليــــــــة، بما في ذلك طرد إسرائيل من المنظمة الدولية وعدم إفلات ساستها من العقاب وإلزامهم بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل.

في الختام؛ إننا نعتقد أن حجم الادعاءات والاتهامات والمزاعم التي ساقتها وفود بعض الدول في معرض أسئلتها ينطوي على كثيرٍ من التحامل الذي لا يأخذ بعين الاعتبار تعقيدات المشهد بمجمله، فنحن على يقينٍ من أنَّ معظم الحاضرين بيننا اليوم لا يعرف أن هنالك تسع آليات أممية للتحقيق تعمل على مدار الساعة للتشهير بالحكومة السورية والإساءة لسمعتها الدولية، كما أننا وأنتم تعرفون أن معظم المصادر التي تستقي منها هذه الآليات معلوماتها والتي تُسمى بالمصادر المفتوحــــة تفتقر للمصداقية، ومخترقة من قبل أجهزة استخبارات الدول الراعية للإرهاب وبعض هذه الدول يحتل أجزاء عزيزة من ترابنا الوطني.

 شــــــــكراً